كتب الرسايل

المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

إعداد

مبروك بوخزنة

ماچستير فى القانون

٠٠٢٠١٠٣٧٢٨٨٢٢

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'hamed Bougara - Boumerdes

المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي
في التشريع الجزائري

إعـــداد

مـــبروك بوخزنـــة

الطبعـــة الأولى

٢٠١٠ م

النـــاشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول / ٠١٠٣٧٣٨٨٢٢ - الإسكندرية

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 00952.44

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 343.22.بوخ

الفهـــرس

الإهداء	٥
كلمة / شكر وتقدير	٧
المقدمة	٩
الدراسات السابقة	١٤
أهمية موضوع البحث	١٥
إشكالية البحث	١٦
المنهج المتبع فى الدراسة	١٦
تقسيم الدراسة	١٧
الفصل التمهيدي : مفاهيم عامة حول الشخص المعنوي والمسؤولية الجزائية	٢١
تمهيد وتقسيم	٢٣
المبحث الأول : في مفهوم الشخص المعنوي	٢٥
المطلب الأول : التعريف بالشخص المعنوي وعناصره	٢٦
الفرع الأول : التعريف بالشخص المعنوى	٢٦
الفرع الثانى : عناصر الشخص المعنوى	٣١
أولاً : العنصر الموضوعى	٣١
ثانيًا : العنصر المادى	٣١
ثالثًا : العنصر المعنوى	٣١
رابعًا : العنصر الشكلى	٣٢
المطلب الثاني: أنواع الشخص المعنوي وطبيعته القانونية	٣٥
الفرع الأول : أنواع الشخص المعنوى	٣٥
أولاً : الأشخاص المعنوية العامة	٣٦
ثانيًا : الأشخاص العنوية الخاصة	٣٨
الفرع الثانى : طبيعة الشخص المعنوى القانونية	٤٠
أولاً : النظريات الفقية	٤١
١- الاتجاه الأول نظرية الشخصية الافتراضية أو المجازية	٤١

مضمون النظرية	٤٣
٢- الاتجاه الثانى : نظريات نفى الشخصية المعنوية	٤٥
أ – نظرية الحقوق بلا صاحب أو ذمة التخصيص	٤٥
ب- نظرية الملكية المشتركة	٤٦
٣- الاتجاه الثالث : نظرية الشخصية الحقيقية	٤٧
ثانيًا : موقف المشرع الجزائرى من فكرة الشخص المعنوى	٤٩
المبحث الثاني : في مفهوم المسؤولية الجزائية وشروطها	٥٢
المطلب الأول: ماهية وأساس المسؤولية الجزائية	٥٣
أولاً : ماهية المسؤولية الجزائية	٥٣
ثانيًا : أسس المسؤولية الجزائية	٥٥
المطلب الثاني: شروط قيام المسؤولية الجزائية وموقف المشرع الجزائري منها	٦٠
أولاً : التمييز	٦٠
ثانيًا : حرية الاختيار	٦٠
الفصل الأول : مواقف الفقه والتشريعات من المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	٦٥
تمهيد وتقسيم	٦٧
المبحث الأول : الجدل الفقهي حول المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	٧١
المطلب الأول :المذهب المؤيد وحججه	٧٢
١- طبيعة الشخص المعنوى لا يتناقض مع تقرير مسؤوليته الجنائية	٧٢
٢- عدم تعارض مسؤولية الشخص المعنوى مع قاعدة شخصية العقوبة	٧٥
٣- تصور إمكانية ارتكاب الشخص المعنوى لجرائم تتفق وطبيعته القانونية	٧٧

٤- إمكانية إيقاع عقوبات من نوع خاص على الشخص المعنوى	٧٨
٥- فعالية الجزاء المقرر للشخص المعنوى مع أهداف السياسة العقابية	٨٠
المطلب الثاني : المذهب المعارض وحججه	٨٢
١- طبيعة الشخص المعنوى تجعل من المستحيل إسناد الجريمة إليه	٨٢
٢- مسؤولية الشخص المعنوى تتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة	٨٤
٣- عدم قابلية تطبيق العقوبات الجزائية على الشخص المعنوى	٨٦
٤- قاعدة تخصص الشخص المعنوى تحول دون إمكانية ارتكاب الجريمة	٨٧
٥- معاقبة الشخص المعنوى لا تحقق الأغراض المستهدفة من العقوبة (الردع)	٨٨
المبحث الثاني : موقف التشريع المقارن من المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	٩٤
المطلب الأول : مواقف بعض التشريعات الغربية	٩٥
أولاً : القانون الإنجليزى	٩٥
١- مبدأ عدم المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية والاستثناءات التى ترد عليه	٩٥
٢- مبدا المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وقانون التفسير الصادر سنة ١٨٨٩	٩٨
ثانيًا : القانون الفرنسى	١٠٢
١- المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية قبل صدور قانون العقوبات الجديد	١٠٢
٢- المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية على ضوء قانون العقوبات الجديد	١٠٧

ثالثًا : فى القانون السويسرى	١١٠
رابعًا : القانون الهولندى	١١١
المطلب الثاني : مواقف بعض التشريعات العربية	١١٥
أولاً : موقف الشريعة الإسلامية	١١٥
ثانيًا : مواقف بعض القوانين العربية	١١٨
أ : بعض التشريعات العربية المؤيدة لمساءلة الأشخاص المعنوية جنائيًا	١١٩
أولاً : التشريع السورى	١١٩
ثانيًا : فى التشريع البحرينى	١٢٢
ثالثًا : فى التشريع العراقى	١٢٥
رابعًا : فى التشريع الأردنى	١٢٧
خامسًا : فى التشريع اللبنانى	١٢٨
ب : بعض التشريعات العربية الرافضة لمساءلة الأشخاص المعنوية جنائيًا	١٣١
أولاً : التشريع الليبى	١٣١
ثانيًا : فى التشريع التونسى	١٣٢
ثالثًا : فى التشريع المصرى	١٣٣
المبحث الثالث : موقف التشريع الجزائري من المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	١٤٠
المطلب الأول : موقف التشريع الجزائري قبل تعديلات ٢٠٠٤/١١/١٠	١٤١
المطلب الثاني : موقف التشريع الجزائري بعد تعديلات ٢٠٠٤/١١/١٠	١٤٥
الفصل الثاني : نطاق المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	١٤٩
تمهيد وتقسيم	١٥١
المبحث الأول : الأشخاص المعنوية التي تسأل جزائيا	١٥٢
المطلب الأول: في بعض التشريعات الغربية والعربية	١٥٣

الفرع الأول : فى بعض التشريعات الغربية	١٥٣
أولاً : فى التشريع الهولندى	١٥٣
ثانيًا : فى التشريع الفرنسى	١٥٤
الفرع الثانى : فى بعض التشريعات العربية	١٥٦
المطلب الثاني: في التشريع الجزائري	١٦٠
أولاً : الأشخاص المعنوية الخاصة	١٦٠
١- الجماعات التى لا تتمتع بالشخصية المعنوية	١٦٤
٢- مدى مسؤولية الأشخاص المعنوية خلال مرحلة الإنشاء والتصفية	١٦٥
أ - بالنسبة لمرحلة الإنشاء أو التأسيس	١٦٦
ب- بالنسبة لمرحلة التصفية	١٦٧
ثانيًا : الأشخاص المعنوية العامة	١٦٨
١- نطاق المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية العامة فى التشريع الجزائرى	١٦٩
٢- مدى ملائمة إقرار المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية العامة	١٧٣
المبحث الثاني : الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي جزائيا	١٧٦
المطلب الأول : في بعض التشريعات الغربية والعربية	١٧٧
الفرع الأول : فى التشريعات الغربية	١٧٧
أولاً : التشريع الهولندى	١٧٧
ثانيًا : فى التشريع الإنجليزى	١٧٩
ثالثًا : فى التشريع الفرنسى	١٨٠
الجرائم التى يجوز معاقبة الأشخاص المعنوية فى التشريع الفرنسى	١٨١
الجنايات والجنح الواقعة ضد الأشخاص	١٨٢
الجنايات والجنح ضد الأموال	١٨٣

الجنايات والجنح ضد الأمة أو الدولة أو السلم العام	١٨٣
أ – الجرائم المنصوص عليها فى القوانين خاصة	١٨٤
الفرع الثانى : فى بعض التشريعات العربية	١٨٧
المطلب الثاني : في التشريع الجزائري	١٩١
المبحث الثالث : شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي	١٩٩
المطلب الأول : ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي	٢٠٠
المطلب الثاني : ارتكاب الجريمة من طرف جهاز أو ممثل الشخص المعنوي	٢٠٤
أولاً : تحديد الشخص الطبيعى الذى تعتبر أفعاله صادرة عن الشخص المعنوى	٢٠٥
١- بعض القوانين الأجنبية	٢٠٥
٢- فى بعض القوانين العربية	٢٠٧
ثانيًا : الحالات التى يثيرها تطبيق هذا الشرط	٢١١
١- حالة تجاوز الشخص الطبيعى الذى يعبر عن إرادة الشخص المعنوى حدود اخصاصاته	٢١١
٢- مدى إمكانية مساءلة الشخص المعنوى جنائيًا عن الجرائم التى ترتكب بواسطة المسيرين الفعليين	٢١٥
٣- حكم مسؤولية الشخص المعنوى جنائيًا عن الجرائم التى ترتكب بواسطة المفوض "حالة منح التفويض"	٢١٧
ثالثًا : أثر قيام المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى على مسؤولية الشخص الطبيعى	٢١٩
الفصل الثالث : القواعد الإجرائية والعقوبات المطبقة على الشخص المعنوي	٢٢٣
تمهيد وتقسيم	٢٢٥
المبحث الأول : الأحكام الإجرائية	٢٢٦
المطلب الأول : الاختصاص القضائي	٢٢٧

المطلب الثاني : تمثيل الشخص المعنوي	٢٣١
أولاً : تحديد ممثل الشخص المعنوى أمام الجهات القضائية	٢٣١
١- الممثل القانونى أو الاتفاقى	٢٣٢
٢- الممثل القضائى	٢٣٣
ثانيًا : مدى جواز اتخاذ الإجراءات القهرية خلال سير الدعوى الجنائية	٢٣٦
١- وضع الشخص الطبيعى الممثل للشخص المعنوى	٢٣٦
٢- وضع الشخص المعنوى ذاته	٢٣٧
المطلب الثالث : التبليغ وإعلان الأحكام والوثائق الرسمية والقضائية للشخص المعنوي	٢٤١
أولاً : كيف تتم عملية التبليغ	٢٤١
ثانيًا : إلى من تتم عملية التبليغ	٢٤٣
المبحث الثاني : الأحكام الجزائية	٢٤٦
المطلب الأول : الجزاءات الاستئصالية	٢٤٧
أولاً : الحل	٢٤٧
ثانيًا : غلق المؤسسة	٢٥٠
المطلب الثاني : جزاءات الذمة المالية	٢٥٢
أولاً : الغرامة	٢٥٢
العقوبات المقررة فى مواد المخالفات	٢٥٥
ثانيًا : المصادرة	٢٥٨
المطلب الثالث : الجزاءات المعنوية	٢٦٠
أولاً : النشر أو التعلق	٢٦٠
ثانيًا : الوضع تحت الحراسة	٢٦٢
المطلب الرابع : الحرمان من بعض المزايا	٢٦٤
أولاً : عقوبة المنع من ممارسة النشاط المهنى أو الاجتماعى	٢٦٤
ثانيًا : الإبعاد من الأسواق المالية	٢٦٥
ثالثًا : المنع من الدعوة العامة للادخار	٢٦٦

رابعًا : المنع من إصدار شبكات أو استعمال بطاقات الوفاء	٢٦٧
المبحث الثالث : مجال تطبيق العقوبات (الجزاءات)	٢٧٠
المطلب الأول: تخفيض العقوبة	٢٧١
أولاً : وقف تنفيذ العقوبة	٢٧١
ثانيًا : التأجيل والإعفاء من العقوبة للشخص المعنوى	٢٧٣
ثالثًا : التأجيل مع الإلزام بمراعات واجبات معينة	٢٧٣
المطلب الثاني : تشديد العقوبة	٢٧٦
المطلب الثالث : انقضاء العقوبة ورد الاعتبار	٢٨٣
الخاتمة	٢٩٣
المراجع	٢٩٩

تم بحمد الله

رقم الإيداع : ١٠٩٧٤ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولى : 978-977-327-726-8

مع تحيات

مكتبة الوفاء القانونية

محمول : ٠١٠٣٧٣٨٨٢٢ - الإسكندرية